



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

دور قطاع المصارف في اداء الأسواق المالية مع اشارة خاصة لسوق العراق للاوراق المالية

رسالة مقدمة

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية وهي جزء من متطلبات
نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

من قبل الطالبة

هديل فاضل شاكر

بإشراف

أ.م.د. صبحي حسون السعدي

٢٠١٣م

١٤٣٤هـ

بغداد

الاستنتاجا

- ١- من المصادر المهمة في تحليل سوق الاوراق المالية هي المؤشرات الاقتصادية الصادرة عنها وهي اما المؤشر العام الذي يقيس نتائج تداولات اسهم الشركات المساهمة او المؤشرات والنسب المالية التي تقيس نتائج واطواع الشركات المساهمة كل على حدة وعددها (٤٠) مؤشرا.
- ٢- يقتصر قطاع المصارف في سوق العراق للاوراق المالية على اداة تداولية واحدة فقط وهي الاسهم العادية وليس له تاثيرا كبيرا على الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي لا يؤثر كثيرا في النمو الاقتصادي.
- ٣- حركة مؤشرات التداول في سوق العراق للاوراق المالية صعودا وهبوطا لا تعكس واقع حال اداء القطاعات الاقتصادية في السوق بقدر ما تعكس اداء القطاع المصرفي نظرا للمدى الكبير في مساهمة هذا القطاع في السوق، حيث ارتفعت مساهمة القطاع المصرفي في مؤشرات اداء سوق الاوراق المالية خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١١).
- ٤- تخلف القطاع المصرفي في بعض جوانبه وعدم مرونته في تمويل قطاع الاعمال او تمويل شراء الاصول المالية.

التوصيات

- ١- الاهتمام بتطبيق برنامج تقييم اداء سوق الاوراق المالية لضمان سلامة سوق الاوراق المالية في العراق ودعم السياسات التي تقلل من احتمال وقوع ازمات مالية وترمي الى تحسين الاشراف الذي تمارسه السلطات المالية والنقدية.
- ٢- التنوع في اصدار الادوات المالية المتداولة في سوق العراق للاوراق المالية ولا سيما السندات لما لها من دور فعال في توفير التمويل للشركات المساهمة وفي تنشيط حركة التداول في سوق الاوراق المالية .
- ٣- توفر مصدرا مهما للتمويل الاستثماري في العراق الا وهو سوق الاوراق المالية، بسبب الدور الذي يمكن ان يمتلكه في تجميع المدخرات المحلية وتوظيف راس المال المحلي وفي جذب راس المال الاجنبي وتوظيفها نحو الاستثمارات المحلية، ولذا لا بد ان يحظى سوق الاوراق المالية باهتمام كبير من قبل المؤسسات والادارات الحكومية العراقية في سبيل دعم وتطوير الاقتصاد العراقي.
- ٤- تحديث وتطوير القطاع المصرفي في العراق لانه يعد العصب الرئيس في تمويل قطاع الاعمال وفي تمويل النشاط الاستثماري (فضلا عن دوره المفترض في تمويل شراء الاصول المالية)، وهناك الكثير من الشركات المساهمة تفتقر الى التمويل بسبب الدور المعطل للمصارف التجارية في توفير ذلك التمويل.